حق القتل

يمتص تماشينا مع المدنية العصرية اخلاقنا على الشفقة والرأفة والموافقة على آخر ما توصل اليه علم النفس : عدم ازهاق النفس مهما دعت الظروف لذلك . المجرم لا يختار الاجرام ولكنه يندفع اليه متأثرا بظروف قاهرة قد تعود الى طبيعته الاجرامية وقد تعود الى اختلاف في جهازه العصبي . فكيف ننتقم من هذا المنكود بازهاق روحه كأننا نقاوم الخطأ بخطأ يزيد عنه بشاعة . فاذا استفز شخص ونتج عن ذلك ارتكابه لجريمة القتل مثلا ، بصرف النظر عن تقديرنا للظروف التي ألجأته لاقتراف جريمته البشعة ونحن جلوس على الكراسي ، فهل من العدل أن نقضي عليه نحن دون أن نوجد في وسط يستفزنا الى مقابلته بالمثل ؟

وهل اذا اجتمع خطآن ، ينتج منهما ما يصح تسميته صواباً ؟ كلنا نسلم بأن العقاب ليس المقصود منه الانتقام بل العبرة والردع فكيف اذن نقاوم عملا تم في حالة غير طبيعية بعمل مثله نقترفه ونحن في تمام حالتنا العقلية

كان في مصر نظام النفي الاداري وهو نظام حسب اعتقادي ليس عليه غبار اللهم الا ما نتج عنه من زج الابرياء ضمن الغير المرغوب فيهم للنكاية بهم وهو أمر أسلم بخطئه . اغفل اتباع هذا النظام لسبب لا أعلمه وقد يكون سببا وجيهاً ولكن هل للحكومة أن تفكر في انشاء مستعمرات للمجرمين بدلا من أن تقضي عليهم ، مادام العلم قد أظهر لنا أنهم مسوقين الى الاجرام دون اختيار كنتيجة لظروف مخصوصة

كنت منذ مدة قصيرة في ضواحي ميت غمر وبالاستفهام علمت أن ما يخص الفدان لا يقل عن ثلاثة أنفس في حين أنه في امكان الشخص الواحد خدمة فدانين . اليس وجود ستة أنفس لخدمة الفدان الواحد تأثير على عقلية الرجل المعيل الذي لا يكفي أجره لضروريات منزله فهل اذا أجرم هذا الشخص تحت تأثير الحاجة ننتقم منه بازهاق روحه ؟

واليك مثل آخر كدت أكون فيه ضحية العدالة . كلنا يعلم مقدار التأثر الذي نتج

للافراد وقوع حوادث عام ١٩١٩ . فقد ركبت ذات مرة مركبة الترام من شارع كلوت بك القريب من ميدان المحطة وما قطع الترام نصف الشارع حتى جلس أمامى جندى انكليزى تتدلى (سنجته) من وراء ظهره ومن العبث محاولة شرح مادار بخاطرى فى ذلك الوقت و (السنجة) فى متناولى وتأكد سيدى القارىء انى قاومت نفسى جدا لدرجة لايمكن شرحها ولولا أن ساعدتنى الظروف ووقف الترام لكنت الآن فى العالم الآخرة. فالتعقل لم يكن له يد فى افلاتى من الجريمة بل هى الظروف أيضاً التي منعت وقوعها . لانه لو لم يقف الترام لانزل الحدث المكروه وانا متهيج الأعصاب لدرجة الجنون

فيالله كيف يمكننى أن أحكم — إذا كنت قاضياً — على رجل سيء الحظ بالاعدام لانه قتل ليس مختاراً بل مهتاجاً وهل يعد مثل هذا الرجل مجرماً كما نحاول ان نصوره؟

لنفرض أيضا أن رجلا خانه آخر فى امرأته ولكنه لم يمسكهما متلبسين بالجريمة بل فر الجانى قبل أن تصل يد الزوج اليه فاذا فرض ان الجانى أشار فى خلوة مع الرجل الآخر أشارة بسيطة ذكرت الزوج بما سبق وحصل به من العار دون ان يتمكن من الاثبات فقام الزوج وقام بحركة عصبية فاردى من أغاظه قتيلا فهل يهتم القضاء اذا قال المجرم بانه فعل مافعل أثر اشارة عدها مهينة ولم يلحظها غيره لست اطالب بترك أولئك الناس يرتعون فى أعمالهم لانى اعتقد تماما ان الترك يدعو إلى الاستهتار بالروح التى يحميها القانون . ولكنى فقط أطلب من رجال العدل عدم ازهاق الروح لاشيء إلا لأن جريمة ارتكبت دون اختيار

وما قول المتشرعين فى الحوادث التى يحكم فيها على ابرياء بالقتل ثم تظهر براءتهم — وقد لاتظهر — بعد نفاذ الحكم الصارم

اقترح — بالطبع بعد اعتراضى السابق — وجوب انشاء مستعمرات لأولئك المجرمين كى تستفيد الهيئة الاجتماعية بوجودهم فيها بعيداً . عن المسببات الدافعة للشر فى البراري وفى الواحات امكنة محتاجة للعمران . كذلك توجد جهات قابلة للزراعة فى الصحراوات القريبة من المدن (اعلم انه يوجد حوالى ألف فدان أو أكثر لاينقصها إلا الماء بالقرب من مدينة المنيا خلف الجبل قريبة من النهر فهى تبعد بضعة كيلو

مترات من تلك المدينة لا اكثر) فلم لا ننشىء في هذه الأماكن مستعمرات لأولئك البؤساء لتعميرها

وإذا فرض وعاد المجرم ثانية للاجرام فارى أن يخصى ففى هذا إذلال له بالاقل إن لم يعد بتأثيرين على نزعته الاجرامية

وانتهز هذه الفرصة لتعزيز رأى الدكتور حسين هيكل بشيء من التوسع فاطالب معه بتعميم ايكال عملية مراقبة المسجونين (لا الاصلاحيات فقط) إلى خريجي مدارس المعلمين

عمر عنايت

أطلب من دار العصور للطبع والنشر
بشارع الخليج المصرى : بالظاهر بمصر
كتاب
الضحية
صرح
وروايات وأبحاث أخرى
تأليف
طاغور الشاعر الالهى المعروف
بقلم
اسماعيل مظهر